

تحرك عاجل

اعتقال مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين مصريين

لا يزال عزت غنيم - أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، وأحد مؤسسي "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات" ومديرها - محتجزًا لمدة تقترب من الشهر، إلى جانب الصحفيين مصطفى العصار، وحسن البنا، ومعتز ودنان، والمحامي عزوز محجوب، بسبب تهم لا أساس لها من الصحة.

اعتقلت السلطات المصرية، عزت غنيم، مدافع حقوق الإنسان المشارك في تأسيس "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، في 1 مارس/آذار 2018، بينما كان عائدًا إلى منزله؛ ثم احتُجز وخضع للاستجواب أمام نيابة أمن الدولة، لمدة ثلاثة أيام، دون أن يتسنى له الاتصال بمحامٍ. وأخفت السلطات أي معلومات حول مكان وجوده، في ظل ما يرقى إلى حالة اختفاء قسري. وصور ضباط "قطاع الأمن الوطني" عزت غنيم، دون موافقته، ونشرت وزارة الداخلية لاحقًا على صفحتها على فيسبوك مقتطفات من المقطع المصور، زاعمة أن عزت غنيم طرفٌ في تنظيم مؤامرة "إرهاب حقوقي". ويجري احتجازه حاليًا، بمجمع سجون طرة في جنوب القاهرة، إلى حين الانتهاء من التحقيقات حول انتمائه إلى جماعة محظورة، ونشره لأخبار كاذبة، وتقديمه معلومات مغلوبة لهيئات دولية، في القضية رقم 441 لعام 2018.

واعتقلت السلطات الصحفي مصطفى العصار، وزميله في السكن حسن البنا مبارك (الذي يعمل صحفيًا أيضًا)، في 4 فبراير/شباط 2018، بينما كانا في طريقهما إلى عملهما بالجيزة؛ وأخفتها قسرًا لمدة 13 يومًا. وفي 16 فبراير/شباط 2018، اعتقلت السلطات الصحفي معتز ودنان، بعدما أجرى مقابلة مع الرئيس السابق لل"جهاز المركزي للمحاسبات" المصري، هشام جنينة. كما اعتقلت السلطات المصرية أيضًا هشام جنينة، بعدما أعلن تأييده للمرشح الرئاسي المحتمل سامي عنان، الذي اعتُقل أيضًا بعدما أعلن عن نيته للترشح أمام الرئيس عبد الفتاح السيسي. ويُحتجز العصار والبنا ودنان، في الوقت الراهن، بمجمع سجون طرة، في إطار القضية ذاتها التي يُحتجز على نمتها عزت غنيم؛ وذلك إلى حين

انتهاء التحقيق معهم بتهم نشر معلومات كاذبة بقصد الإضرار بالأمن القومي والانضمام لـ"جماعة محظورة".

كما اعتقلت السلطات المصرية أيضًا المحامي عزوز محجوب، في 1 مارس/آذار 2018، الذي يتراجع عن منى محمود، المعروفة باسم "أم زبيدة" والمحتجزة حاليًا، عقب ظهورها في تقرير مصور نشرته "هيئة الإذاعة البريطانية" (بي بي سي)، أفادت فيه تعرض ابنتها للتعذيب والاختفاء القسري. ويجري احتجاز عزوز محجوب حاليًا بمجمع سجون طرة، إلى حين انتهاء التحقيقات حول انضمامه لـ"جماعة محظورة"، ونشره لأخبار كاذبة، وتقديم معلومات مغلوطة لهيئات دولية. وقد يواجه المتهمون، حال إدانتهم، السجن لمدة قد تصل إلى 15 عامًا. وترى منظمة العفو الدولية أن اعتقالهم يرجع إلى مجرد عملهم السلمي في مجال حقوق الإنسان، وممارستهم لحقهم في حرية التعبير.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو بالإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات إلى أن تُفرج عن عزت غنيم، ومصطفى العصار، وحسن البنا مبارك، ومعتز ودنان، وهشام جنية، وعزوز محجوب، على الفور، ودون شرط أو قيد؛ إذ أنهم لم يُعتقلوا إلا لمجرد عملهم السلمي في مجال حقوق الإنسان، وممارستهم لحقهم في حرية التعبير؛
- حث السلطات على أن تُجري التحقيقات حول كافة البلاغات الواردة بشأن حالات الاختفاء القسري، ومن بينها حالات عزت غنيم ومصطفى العصار وحسن البنا؛ وأن تعلن عما توصلت إليه التحقيقات؛ وأن تحضر المُشتبه بمسؤوليتهم الجنائية إلى ساحة العدالة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 14 مايو/أيار 2018 إلى الجهات التالية:

النائب العام

السيد المستشار نبيل صادق

مكتب النائب العام، دار القضاء العالي، وسط البلد

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية
قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: +202 2391 1441

وُثِرسل نسخ إلى:

نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سيادة النائب أحمد إيهاب جمال الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة، مصر

فاكس: +202 2574 9713

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

اعتقال مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين مصريين

معلومات إضافية

دأبت السلطات المصرية على شن موجة من الاعتقالات ضد المرشحين الرئاسيين المحتملين، والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرهم من النشطاء، على مدى الأربعة أشهر الماضية، مع اقتراب موعد انعقاد الانتخابات الرئاسية. وكانت السلطات المصرية تحجب، اعتباراً من مارس/آذار 2018، ما لا يقل عن 496 من المواقع الإلكترونية، من بينها مواقع المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، ومقدمي الخدمات البديلة (proxies).

وحتى الآن، اعتقلت السلطات المصرية مجموعة كبيرة من النشطاء والشخصيات العامة بسبب تعبيرهم عن آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي، أو في المقابلات الإعلامية. وتضمنت القائمة المرشح الرئاسي السابق عبد المنعم أبو الفتوح، والمرشح الرئاسي المحتمل سامي عنان، والرئيس السابق للـ"جهاز المركزي للمحاسبات" المصري هشام جنيينة، وإسلام الرفاعي، أحد الشخصيات الشهيرة على مواقع التواصل الاجتماعي، والناشطين حسن حسين وجمال عبد الفتاح، وفريقاً كاملاً من الممثلين المسرحيين، وغيرهم الكثير.

كما اعتقلت السلطات 13 صحفياً على الأقل في حملتها القمعية الأخيرة. وبذلك، يصل إجمالي عدد الصحفيين المعتقلين إلى 26 صحفياً، من بينهم محمود أبو زيد، المعروف باسم "شوكان"، الذي لا يزال بالسجن منذ ما يزيد عن أربعة أعوام، على ذمة محاكمة جماعية إلى جانب 738 آخرين. كما تعرض، مؤخراً، محرر الأفلام التسجيلية أحمد طارق، للاختفاء القسري على أيدي السلطات التي لا تزال تحتجزه.

كما حاولت السلطات المصرية إسكات وسائل الإعلام غير المصرية التي تعمل بمصر. ففي 20 فبراير/شباط 2018، اعتقلت السلطات المصرية بيل ترو، الصحفية البريطانية التي تعمل لدى صحيفة "ذا غارديان"، بمصر، ورحلتها. كما يمثل ما وقع في أعقاب عرض "هيئة الإذاعة البريطانية" (بي بي

سي) تقرير مصور- وثقت فيه أعمال التعذيب بمعتقلات مصر، واحتوى على مقابلات مع مدافعين عن حقوق الإنسان وبعض الضحايا - نموذجًا آخر لهذه المحاولات. وقد شككت السلطات المصرية في مصداقية التقرير وكذلك مصداقية "هيئة الإذاعة البريطانية". وعلاوة على ذلك، اعتقلت السلطات المصرية أم زبيدة، إحدى الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات بالتقرير، بتهمة "نشر أخبار كاذبة". كما شكك النائب العام المصري في مصداقية ما أسماه "قوى الشر"، في إشارة إلى هؤلاء الذين ينتقدون تصرفات السلطات المصرية. وبينما تجري السلطات المصرية التحقيقات مع كل من عزت غنيم وعزوز محجوب على خلفية عدة تهم، تضمنت تهمتين تتعلقان بتقرير "هيئة الإذاعة البريطانية" المصور.

وَأبَت السلطات المصرية على مضايقة منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، على مدار العامين الماضيين. وطالت إجراءات المضايقة "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات" وهي منظمة غير حكومية شارك عزت غنيم في تأسيسها في أغسطس/آب 2014. وتقوم المنظمة بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات المصرية، وتنظيم الحملات المناهضة لبعض الممارسات، من بينها عقوبة الإعدام، والتعذيب، وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري. وبالإضافة إلى "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، تواصل السلطات المصرية احتجاج مدير مؤسسة "مدى للتنمية الإعلامية"، الصحفي هشام جعفر، لأكثر من عامين حتى الآن.

ويُقصد بالاختفاء القسري اعتقال شخص أو احتجازه أو اختطافه على أيدي عناصر تابعة للدولة أو على أيدي أشخاص يتصرفون بإذن منهم أو بدعمهم أو بموافقتهم؛ حيث يتبع ذلك رفض الاعتراف بحدوث هذه الوقائع، أو بإخفاء مصير الشخص أو مكان وجوده، مما يجعله خارج نطاق حماية القانون. وتُعد أعمال الاختفاء القسري جرائم مشمولة بالقانون الدولي.

الاسم: عزت غنيم، ومصطفى العصار، وحسن البنا مبارك، ومعتز ودنان، وعزوز محجوب

النوع: ذكور